مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٣)

دور المؤسسة العسكرية العراقية في التحولات السياسية دراسة في تأثير الولايات المتحدة

ا. م. د. عامر هاشم عواد
رئيس قسم الدراسات الاقليمية والدولية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

تتجه دراسات متعددة للربط بين المؤسسة العسكرية والسياسة، ويظهر الربط في جوانب متعددة ومنها قد يكون بتقلد عناصر قيادية بالجيش لمناصب سياسية، أو بتدخلهم لاعادة توجيه السياسة، أو تهديدهم بالانقلاب العسكري، أو بضغطهم من اجل رفع معدل الانفاق العسكري الى الناتج المحلي.

في هذا البحث سنشير إلى ادوار المؤسسة العسكرية العراقية السياسية على مدى تاريخها الحديث والراهن، ومدى تأثير الولايات المتحدة على الادوار السياسية لتلك المؤسسة بعد عام ٢٠٠٣.

ان دراسة ادوار المؤسسة العسكرية السياسية في العراق يفيد بتتبع المدى الذي اسهمت به تلك المؤسسة في العمل السياسي قبل نيسان ٢٠٠٣، كما ندرس كيف اثر قرار حل المؤسسة العسكرية على تطور ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣، كما ان اعادة البناء الذي خضعت له المؤسسة العسكرية رافقه خلل فني وسياسي، من خلال عدم مراعاة سياقات عسكرية فنية في الجيوش النظامية. وبسبب الاهمية التي ينطوي عليها وجود المؤسسة العسكرية في حياة الدول، فان الحال يتطلب تصحيح مسار تلك المؤسسة في الدولة العراقية لتكون قادرة على اداء ادوارها المهنية والسياسية، في اطار السياسة العامة للدولة.

ويهدف البحث إلى تحقيق عدة اهداف، وهي:

١-بيان تأثير المؤسسة العسكرية السياسي في العراق قبل نيسان عام ٢٠٠٣

٢-دراسة تأثير قرار الادارة الأمريكية بحل المؤسسة العسكرية بعد نيسان ٢٠٠٣ على الوضع السياسي والأمني في العراق

٣-توضيح الاخفاقات الفنية والسياسية التي رافقت عملية اعادة بناء المؤسسة العسكرية

٤-وبيان اوجه مقترحة لاعادة بناء فنية وسياسية للمؤسسة العسكرية

ان هذا الموضوع يدفعنا الى دراسة مدى ارتباط الخلل الدفاعي والامني الحاصل في العراق بالسياسة الامريكية، اذ اتجهت الولايات المتحدة بعد قرار حل المؤسسة العسكرية عام ٢٠٠٣ إلى انشاء وحدات عسكرية ليس لها عقيدة عسكرية واضحة وانما ترتبط بوحدات مخابراتية أمريكية وقامت باعمال سلبية مساعدة في اشاعة التهديد للسلم الاهلي، ثم اتجهت إلى تصحيح نسبي لعمل المؤسسة العسكرية بعد عام ٢٠٠٨، الا ان الامر كان قد تطور من خلال توسع ظاهرة العسكرة المجتمعية والحزبية وسيطرتها على الدولة وبضمنها السيطرة على بعض الوحدات العسكرية، في وقت كان قد تم استخدام بعض الوحدات المحسوبة رسميا على الجيش والمؤسسات الامنية في اشاعة التهديد للسلم الاهلي طوال المرحلة بين ٢٠٠٥- ٢٠١٤.

وظهر الخلل في المؤسسة العسكرية في حزيران ٢٠١٤، عندما خرجت بعض مدن العراق الشمالية والغربية من سيطرة الحكومة الاتحادية، رغم الفارق الكبير بين عدد وتسلح الوحدات العسكرية الحكومية وبين التنظيمات الارهابية (نحو ١٣٠ الف

عسكري اتحادي في الموصل فقط مقابل ٢٠٠٠ شخص من تنظيم داعش الارهابي). وهذا الامر يطرح سؤال مفاده: ما هي الاستخدامات السياسية للمؤسسة العسكرية التي صاغتها الولايات المتحدة، والتي اثرت على ضعف مهنية المؤسسة العسكرية العراقية الدائم منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الانتهاء من كتابة هذه الدراسة؛ رغم ما انفق عليها وما جهزت به عددا وتسليحا؟

وهنا نفترض، كخط شروع، ان المؤسسة العسكرية العراقية لم تبنى على اسس مهنية، ولم تتبع الطرق الفنية العسكرية في الهيكلية والتدريب والارتباط والمهام والانشطة التي تقوم بها، وتم اضعافها لمصلحة مؤسسات شبه عسكرية، بشكل مقصود، او ان النهج الذي تدفع له هذه المؤسسة لا يمكن للحكومة ان تضبطه بحكم وجود عوامل داخلية وخارجية خارج قدرة الحكومة على كبحها رغم امتلاكها النية لتصحيح وجود وانشطة تلك المؤسسة. وان العلاجات المتاحة هي باعادة هيكلة هذه المؤسسة، وانهاء العسكرة الذي تخضع له العملية السياسية كطريقة لادارة الدولة واضعاف المنافسين والخصوم.

ان دراسة الموضوع اعلاه، يتطلب تقسيم الدراسة إلى خمسة نقاط فرعية، وكالآتي:

أولا:ـ نشأة وتطور المؤسسة العسكرية في العراق

تذهب بعض الدراسات إلى عدم ربط التاريخ بالحاضر، ومنها نخلص إلى عدم جدوى دراسة التاريخ السياسي للمؤسسة العسكرية العراقية، كون الحاضر منقطع عما تم وضعه من اسس عام ١٩٢١، وكون الولايات المتحدة ارادت انشاء كيان عسكري هش مسيطر عليه من القوى السياسية ويكون مدخل لخلق اضطراب وتهديد للسلم الاهلي بوصفه المدخل لتفكيك الشرق الاوسط عامة، والعراق خاصة, قبل ان يتم المبادرة وتصحيح جزء من الانشطة العسكرية عام ٢٠٠٨، عندما تدخلت الولايات المتحدة والحكومة الاتحادية جزئيا لادارة الحرب الاهلية عبر خفض مستواها، ثم عام ٢٠١٢ عندما انسحبت الولايات المتحدة واتجهت الحكومة الاتحادية لاستخدام الجيش لفرض وجودها بدلا من استخدامه لتفكيك البلد، ثم عام ٢٠١٤، عندما وجدت القوى السياسية والولايات المتحدة ان التغيير الذي تم عام ٢٠٠٣ والحكم اصبح على مهب الريح وان العراق سائر باتجاه مفتوح النهايات، الا ان الخلل الموجود هو بعدم احتكار المؤسسة العسكرية الا جزء بسيط جدا من قوة اعمال العنف الموجودة داخل البلد، في حين ان الجزء الاعظم منح لتنظيمات مسلحة مختلفة بموافقة او عدم موافقة الحكومة.

وهنا نحن امام وضع تصورات لكيفية اصلاح تلك المؤسسة، بهدف جعلها واحدة من البنى المهمة في ادارة الدولة في المرحلة القادمة.

وبقصد استعراض تاريخ تلك المؤسسة، سنشير إلى عدة نقاط، متعلقة بكون التاسيس قام على بقايا الجيش العثماني، واتجه الى التطور فنيا حتى العام ١٩٥٨، قابله توسع في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية خلال تلك المدة. فالعراق الراهن كان عبارة عن عدة ولايات عثمانية وهي: بغداد والبصرة (التي تصل حدودها إلى البحرين والاحواز) والموصل (التي تشمل كردستان الراهنة واغلب ديار بكر التركية) [1]، فالدولة العثمانية لم تكن تركية محضة، انما كانت إسلامية. لاجله، انخرط العراقيون للاسهام بالدفاع عنها تحت عناوين اسلامية، سواء بصيغة جنود أو ضباط في الجيش العثماني. وفي مستهل القرن العشرين بدا قسم من الضباط العراقيين ينخرط بالنشاط القومي،

(١) لما تم تاسيس الدولة العثمانية واخذت تتسع تحت عناوين اسلامية، على أنقاض الممالك التي ظهرت في القرون الثالث والرابع عشر، توسعت على حساب ارض العراق الراهنة، وتم دمج العراقيين بالحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية العثمانية، فالكيان العثماني مهما اتسع الا انه يبقى يخضع لحقائق سكانية محددة وهي: ان احصاءات السكان في الدولة العثمانية عام ١٨٤٠ تبين ان عدد المواطنين هو نحو ٣٤,٦ مليون انسان في دولة تمتد بين اوكرانيا وبحر قزوين شمالا، وبين الاحواز شرق والجزائر غربا، واليمن وارتيريا جنوبا، وبلغ عدد الاتراك نحو ١٢,٨ مليون أو نحو ٣٦,٩٪، يليهم السلافيين بنحو ٦,٢ مليون أو نحو ١٧,٩٪، ثم العرب بنحو ٤,٧ مليون أو نحو ١٣,٥٪، ثم باقي السكان: الارمن ٢,٤ مليون، اليونانيون ٢ مليون، الالبان ١,٥ مليون، الاكراد ١ مليون، واقليات اخرى ومنها: الغجر، والتركمان، والدروز، والسريان، والتتر، واليهود، وهناك ايضا تنوع ديني ولغوي، وهو ما راعته الدولة في ادارتها للشعوب التي تحت سلطتها، وتم استيزار وزراء من كل القوميات في التشكيلة الحكومية العثمانية، وكانت الولايات العثمانية المختلفة تدار لا مركزيا، ويتم تمثيلها في مقر الخلافة بصفتها كيان اداري–سياسي لا مركزي.
ينظر: بان غانم احمد الصايغ، سياسة بريطانيا تجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية ١٨٣٩– ١٩١٤، مجلة التربية والعلم، العدد ٥، الموصل، جامعة الموصل، المجلد ١٩، ٢٠١٢، ص ص٦–٧.

فشاركوا في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية، التي قادها الشريف علي بن الحسين، ولعل ما يؤشر وجود عراقيين في الجيش العثماني هو انه بعد ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني وتشكيل حكومة عراقية، تمت المبادرة يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١، باستدعاء ٦٠٠ ضابط عراقي عملوا بالجيش العثماني السابق الموجود في العراق، وتم جمع الضباط السابقين في ثكنة الخيالة بالجيش العثماني في منطقة الكاظمية(٢).

والعراق الحديث، انما هو صناعة بريطانية، فبريطانيا بدأت بالتوسع على حساب الدولة العثمانية في حدود ولاية البصرة منذ القرن الثامن عشر، فخسر العثمانيون اغلب الامارات الخليجية ثم خسروا الاحواز عام ١٨٤٧ ثم الكويت عام ١٨٩٨، وباندلاع الحرب العالمية الاولى دخلت بريطانيا إلى العراق ووصلت إلى حدود الموصل، ثم تأسس العراق الحديث عام ١٩٢١(٣). وقد لجأت الحكومة العراقية إلى تاسيس الوزارات والمؤسسات ذات السيادة، فكان من بينها وزارة الدفاع، التي ابتدات بتاسيس فوج عسكري في كانون الثاني ١٩٢١ والذي سمي بفوج موسى الكاظم، يوم ٩ اذار ١٩٢٢، وتولى وزارة الدفاع الفريق جعفر باشا العسكري منذ بداية التاسيس وحتى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦، وخلال هذه المدة كان الجيش قد توسع في حجمه وانشطته، وتحديدا بعد ان نال العراق استقلاله السياسي الشكلي عام ١٩٣٢.

واتجه العراق إلى بناء مؤسسة محترفة، وبناء نخب عسكرية بوصف الجيش واحدا من ابرز المداخل لبناء الدولة العراقية التي وصفها الملك فيصل الاول بانها دولة فيها تعددية اثنية ومذهبية وتحتاج جهاد من اجل انجاح بناء المشتركات والهوية الجامعة(٤).

والواقع، لم تكن الخدمة العسكرية فكرة جديدة بالنسبة لمواطني بلاد مابين النهرين، انما عرف العراقيون التجنيد تطوعا أو الزاما منذ بدأ تشكيل الحضارات العراقية القديمة(٥). وبعد انشاء فوج موسى الكاظم، تم انشاء فوج ثان في الموصل وفوج ثالث في السليمانية، وتم اختيار بناية وزارة الدفاع في بيت عبد القادر الخضري في شارع الرشيد، وتوسع بعدها الجيش لينتهي في آخر العهد الملكي بمستوى اربع فرق عسكرية(٦).

وتتبع التطور الفني لهذه المؤسسة يفيد ان كل قوات عسكرية لا يمكن ان تكون قادرة على ادارة الملف العسكري ومهمة الدفاع عن البلد عبر عملية التجنيد والتسلح فقط، انما الوحدات العسكرية تخضع لعملية ادارة فنية توازي عملية وضع وتنفيذ السياسة العامة الدفاعية. وتتكون عملية الاعداد والادارة الفنية من خلال: تشكيل وزارة معنية بشؤون الدفاع، وتشكيل جامعة معنية باعداد الضباط، وتشكيل جامعة معنية

(٢) محمد حسين الزبيدي، وثائق: صفحات مضيئة في تاريخ الجيش العراقي، جريدة الجريدة، في: ١٢ اب ٢٠١٥.
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=13378

(٣) ربيع حيدر الموسوي, مهند كاظم رشيد، المؤسسة العسكرية في العراق (١٩٢١-١٩٤١م) – دراسة تاريخية، مجلة آداب الكوفة، العدد ١٣، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ص١٤٤-١٤٥.

(٤) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف البزاز، ط٢، بغداد، دار الحياة، ٢٠٠٢، ص٤٤.

(٥) محمد الطربوش، دور العسكر في السياسة، ترجمة اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٢ , ص١١٧.

(٦)الفريق.سعد العبيدي، وأد البطل (نهاية جيش وملحمة وطن)، بغداد، دار الكتب والوثائق ببغداد ، ٢٠١٣ , ص٥٤.

باعداد الاركان، وهيئة اركان، ووضع عقيدة عسكرية اما هجومية أو دفاعية، ووضع خطط التدريب والتسليح وحجم القوة العسكرية الواجب الوصول اليها وخطط الانتشار العسكري والمعسكرات، ووضع سياسة عامة دفاعية، تتناول تقدير الموازنة السنوية للدفاع، والاستخدام الفني والسياسي للقوات المسلحة.

وبالفعل، اتجه العراق إلى تخريج دفعات من الضباط، بتاسيس الكلية العسكرية عام ١٩٢٤ (سميت بوقتها المدرسة الحربية)، كما اسس كلية الاركان عام ١٩٢٨ في بغداد، والتي خرجت ٧٠ دفعة حتى عام ٢٠٠٣.

ولقد بدأ الجيش العراقي بقيادة ١٠ ضباط كبار، وخرجت المدرسة الحربية ٥٨٢ ضابط عام ١٩٢٨، فضلا عن وجود ٩٨٦٤ ضابط صف وجندي، فالجيش كان يعمل بنظام التطوع ابتداءا، ثم فرض قانون التجنيد الاجباري (الدفاع الوطني) مؤقتا في حزيران ١٩٣٥، ثم اعيد العمل بنظام التجنيد الاجباري عام ١٩٦٣. وخلال المدة اللاحقة على عام ١٩٢١ بدأ الجيش يتسع افقيا وعموديا، وتاسست القوة الجوية في نيسان ١٩٣١، والقوة البحرية عام ١٩٣٧.

ان اول ما يقع امامنا بشان الدور السياسي للمؤسسة العسكرية هو ان الكابينات الوزارية منذ عام ١٩٢١ وحتى تموز ١٩٥٨ والتي شغل فيها ٢٨ ضابط ٤٥ حقيبة وزارية. وهذا المؤشر يعطي انطباع عن اهمية العسكر في الحياة السياسية. فخلال المرحلة الاولى من حياة الدولة (العهد الملكي) أدت تلك المؤسسة ادوار مهمة في الحياة السياسية، ومرجعه عوامل متعددة اهمها ان الشخصيات العسكرية كانت الشخصيات الابرز في الدولة، فالدولة اعتمدت في بداية التاسيس على قيادات عسكرية عراقية عملت في الجيش العثماني، وشارك بثورة الشريف علي بن الحسين لسنة ١٩١٦، وهم ٦٢ ضابط دخل معترك الحياة السياسية، وكان في مقدمتهم نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وياسين الهاشمي، ومحمد أمين زكي، وأمين العمري، وجعفر العسكري، بكر صدقي، ورشيد عالي الكيلاني، وعبد المحسن السعدون، وعلي خالد حجازي، وتوفيق السويدي، وشاكر الوادي، ومصطفى العمري، وغيرهم، الذين تداولوا على السلطة طيلة الحكم الملكي؛ فضلا عن ان الذين انخرطوا كضباط في صفوف الجيش دون الدخول في معترك السياسة. من هنا شكلت النخب العسكرية الجماعة السياسية الأولى منذ ظهور الدولة العراقية الحديثة، وكلما تطورت ونمت المؤسسة العسكرية مع نمو وتطور مؤسسات الدولة العراقية الفتية كلما اصبحت العمود الفقري للدولة بمختلف مراحل تطورها، نظرا للاهتمام الكبير بها من قبل القيادات السياسية، حتى أصبحت مؤسسة تضم صنوف برية وبحرية وجوية، فضلا عن الخدمات والاختصاصات الساندة لها الهندسية والقانونية والطبية، ثم تعززت بخبرة قتالية في مواجهة بعض الاضطرابات السياسية في العراق ومنها التمرد الكردي بمراحل مختلفة والتي بدأت عام ١٩٣٠– ١٩٣٢، والتمرد الاشوري عام ١٩٣٣ [٧]، ثم المشاركة بحدث

(٧) عمار يوسف عبد الله، بريطانيا والآثوريين في العراق ١٩١٨– ١٩٣٣، مجلة التربية والعلم، العدد ١٧، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص ص٦٥–٦٦.

مايس ١٩٤١، ثم معارك تحرير فلسطين عام [٨]١٩٤٨.

وكان الجيش العراقي ابان حدث مايس ١٩٤١, يتالف من اربعة فرق من المشاة (نظام الجيش العراقي الفرقة تضم ثلاثة الوية، واللواء ثلاثة افواج، والفوج ثلاث سرايا، والسرية ثلاثة فصائل، وكل فصيل ١٢٠- ١٥٠ مقاتل)، أي انه لدى العراق نحو ٣٦ الف جندي، منتشر بواقع فرقتين في بغداد وواحدة في كركوك، واخرى في الديوانية، ودخل الجيش في اشتباك مع القوات البريطانية بعد عزل الوصي عبد الاله، فتدخلت بريطانيا عسكريا وهزمت القطعات العسكرية العراقية ودخلت بريطانيا بغداد واعادت الوصي للعرش[٩]

والمسالة الاخرى التي اشرت تدخلا سياسيا للجيش هي الانقلابات العسكرية، فالجيش تدخل عبر الانقلابات العسكرية، واولها هو انقلاب الفريق بكر صدقي في تشرين الاول عام ١٩٣٦، وكانت نتائجها محدودة، كونها ادت إلى اقالة وزارة ياسين الهاشمي وتشكيل وزارة برئاسة حكمت سليمان، ومقتل جعفر العسكري وزير الدفاع انذاك، في حين تولى بكر صدقي منصب رئيس اركان الجيش[١٠]، ثم تدخلت القيادات العسكرية في انهاء حكومة جميل المدفعي عام ١٩٣٨ وفرضوا حكومة نوري السعيد، ثم كان حدث مايس ١٩٤١ التي تعد بشكل أو آخر تدخلا للجيش بالشان السياسي، وانتهى تدخل الجيش في تموز ١٩٥٨ بانهاء نظام الحكم الملكي[١١]

(٨) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣، النجف الاشرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٥، ص ص٢٨٦ . ٢٨٧.

(٩) جارلس تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢، ترجمة زينة جابر إدريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص ص٣٤-٣٥.

(١٠) سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة، بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٧٤، ص ٢٠١

(١١)حيدر صبري شاكر الخيقاني، أضواء على نظام الحكم الملكي في العراق، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، العدد٣، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ص٥-٦. وايضا: الفريق.سعد العبيدي، الهدم البنيوي في الانقلاب العسكري العراقي، في: http//www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=318301 .٢٠١٦/٨/٢

ثانيا:ـدور المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية منذ عام ١٩٥٨ وحتى ٩ـ٤ـ٢٠٠٣

بدأ العسكر مرحلة خطرة في حياة الدولة العراقية عام ١٩٥٨ عندما انقلب بعض قادته على النظام الملكي، مستغلين الضعف الذي يحيط بالدولة العراقية في حينه، وان النظام لم يكن نظاما شموليا أو امنيا انما كان نظام يتجه إلى توسيع التجربة الديمقراطية. ولمعالجة ادوار الجيش في التحولات التي طرأت على العراق خلال المدة بين تموز ١٩٥٨– نيسان ٢٠٠٣، سنشير إلى اربعة موضوعات فرعية، متعلقة بدور المؤسسة العسكرية في حدث تموز ١٩٥٨، ثم بادارتها للملف الكردي للمدة ١٩٥٨–١٩٦٧، ومدى التداخل بين حزب البعث والمؤسسة العسكرية، وكيف تم احتواء الجيش عبر عسكرة الحياة المدنية.

فاما ما يتعلق بدور المؤسسة العسكرية في حدث تموز ١٩٥٨، فيلاحظ ان العام ١٩٥٨ يعد واحد من اكثر المراحل دينامية في حياة الدولة العراقية، كونه غير مسار ما ابتدأ به عام ١٩٢١ وانهى نظام حكم سياسي شبه مستقر الا وهو النظام الملكي، رغم ما شابه نسبيا من عدم استقرار حكومي(١٢)، وتتبع مساهمة الجيش بحدث تموز ١٩٥٨ يؤشر الاتي:

١–ان العسكر اخذوا مكانة مهمة في الحياة عامة والحياة السياسية خاصة قبل تموز ١٩٥٨

٢–ان الاحزاب السياسية وخاصة القوميون العرب والشيوعيون استطاعوا النفوذ إلى داخل الجيش، وخلقوا قاعدة تنظيم واسع داخل هذه المؤسسة

٣–قادت بعض الاحداث مثل احداث ١٩٤١ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ إلى تحريك مزدوج للجماهير العراقية والجيش العراقي، وكلاهما اتجها إلى طلب التغيير للوضع القائم، ولم يكن هناك من قوة قادرة على احداث التغيير غير الجيش.

وتمثلت حركة الجيش بتحريك عبد الكريم قاسم قطعات اللواء العشرين باتجاه القصر الملكي والاذاعة وقيادة الجيش، ودخلتها، وقامت بقتل الحرس الملكي والملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله وباقي العائلة المالكة ثم اعقبتها بقتل نوري السعيد. والقى عبد السلام عارف بيان التغيير اعلن فيه ان الجيش وتنظيم الضباط الاحرار استطاع القيام بتغيير النظام الملكي، وان العهد الجديد يحترم المواثيق والاتفاقات الدولية، وانه سيتم انشاء مجلس سيادي لحين انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة عراقية، التي تولاها لاحقا عبد الكريم قاسم(١٣).

ولم يكن حدث تموز ١٩٥٨ مفاجأة، فالاوضاع كانت ملتهبة وتتفاعل مع المحيط

(١٢) عدم الاستقرار الحكومي يفيد بان الحكومة لا تمكث طويلا انما تتغير تبعا لعوامل عدة اهمها انها لا تمتلك الاغلبية البرلمانية، في حين ان عدم الاستقرار السياسي هو مسالة واسعة تتمثل بكون البلاد تجتاحها موجة من: ضعف القانون والهجرة والعنف وغيرها من المؤشرات. ينظر: محمد صالح شطيب، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣٠، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ص٣٠٣–٣٠٤.

(١٣) فواز حماد محمود، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ردود الفعل السياسية دراسة تحليلية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد ٣، جامعة الانبار، ٢٠٠٩، ص ص٩٩–١٠١.

والبيئة العربية والاقليمية، خصوصا وان العراق اصبح مركزا لحلف بغداد في حين ان المد الناصري كان فاعلا، يقابله التيار القومي الاشتراكي العربي، ورغم ان القوى السياسية دخلت مع القوات المسلحة في علاقة التغيير التي حصلت كونها لم تستطع ان تقود حركة بعمق ما حصل، لان بريطانيا كانت تقف خلف النظام الملكي، الا ان عبد الكريم قاسم سرعان ما تفاعل ايجابا مع الحركة الشيوعية، واتجه إلى مخالفة القوميين العرب (عبد السلام عارف)، مما مثل اتجاه لخفض تأثير العسكر بالسياسة(١٤).

وكان اول الملفات المتفاعلة التي تماست معها الحكومة هو الملف الكردي، اذ اتجه النظام انذاك إلى البحث عن حلول للمشكلة الكردية التي اندلعت في الاربعينات وانتهت بسقوط جمهورية مهاباد في إيران وانسحاب القيادات الكردية إلى الاتحاد السوفيتي، واتجهت الحكومة العراقية إلى طلب عودة البرزاني للعراق، وبالفعل حدث ذلك عام ١٩٥٩، الا ان المشكلة لم تحسم بل كانت بداية لاحداث أخرى لم يألفها العراق الحديث، اذ سرعان ما حدث اضطراب ايلول ١٩٦١ في المدن الكردية، ودفعت الجيش للتدخل للتعامل معها الا انه لم يستطع ايجاد حل عسكري لذلك، وهو ما انتهى، متفاعلا مع اتجاه عبد الكريم قاسم الى دعم الشيوعيين، إلى حدوث التغيير في شباط ١٩٦٣ بفعل تدخل الجيش بزعامة عبد السلام عارف، وتحالفه مع حزب البعث، الا ان عرى التحالف انتهت في تشرين الثاني ١٩٦٣ وسيطر عبد السلام عارف على الحكم، الا ان الجيش رغم هذا التدخل في السياسة لم يستطع ان يجد حلا للمشكلة الكردية التي ثارت بشكل واسع بعد عام ١٩٦٤، وهي تمثل امتداد وتداخل بين البيئة العراقية وبيئة الحرب الباردة(١٥). وجعلت المشكلة الكردية من الجيش واحد من اهم القوى المؤثرة بالقرار السياسي العراقي، وانتهى الى ان استخدم في انهاء حكم عبد السلام عارف عام ١٩٦٨.

ورغم ان الجيش كان واحد من اهم الفواعل في الحياة السياسية قبل عام ١٩٦٨ الا ان دوره يكاد يتاثر سلبا بعد عام ١٩٦٨، كون الجيش كان يتدخل لتصحيح مسار السياسة, الا ان بقاءه ومكوثه في العمل السياسي كان يخلق مشكلة فيتطلب الامر تدخل تصحيحي آخر، وهو الامر الذي توقف عام ١٩٦٨ عندما تحالف الجيش مع حزب البعث لينهي الحكم العارفي، الا انه وقع في مشكلة اكبر منها عندما لجأ النظام إلى تحزيب الجيش وكل المؤسسات الأمنية، وجعله اقرب إلى مؤسسة ضاربة بيد حزب البعث حتى عام ١٩٧٩، ثم بيد رأس النظام انذاك طوال المدة بين ١٩٧٩-١٩٩٠، وعندما احس النظام ان الجيش ارتفعت قوته بفعل نتائج الحرب مع إيران، وان القيادات العسكرية يمكن ان تبحث عن ادوار سياسية، اتجه النظام إلى خلق عدة خطوط صد وحماية ضد أي احتمال لتحرك الجيش ضد مؤسسات الحكم، فتم دعم عدة قوات رديفة يعتمد عليها النظام في حمايته تقوم على مبدأ الولاء، ومنها الحرس الجمهوري، والحرس الخاص، وغيرها من تشكيلات امنية تضخمت واصبح العراق بفعلها اقرب إلى دولة بوليسية، كما

(١٤) عزيز الحاج، مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين (١٩٥٨ . ١٩٦٩)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١، ص ٣٥

(١٥) علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام ١٩٦٦، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٣٣

ان الجيش نفسه حكم بقيود امنية واسعة كانت تحت اشراف قيادات حزبية اكثر منه كونها قيادات مهنية، ناهيك بالطبع ان الجيش استنزف خيرة قواته وتشكيلاته بفعل حرب عام ١٩٩١، فاتجه النظام إلى تقليل حجمه وحصر انتشاره بعيدا عن مركز العاصمة(١٦)

وما يهم هنا ان تعامل النظام السياسي مع الجيش بعد عام ١٩٦٨ لم يكن مهنيا بشكل تام انما تم مزاوجة العوامل المهنية والسياسية، وانتهى الامر إلى سيطرة السياسة على الجيش، أي ان الامر تم قلبه بعد عام ١٩٦٨ رغبة من نظام الحكم بالسيطرة على الدولة.

والامر لم يتوقف إلى هنا، انما امتد ليتجه بسرعة إلى بحث النظام عن كل ما من شانه استخدام الجيش للسيطرة على المجتمع، وهو ما دفع إلى الخوض بعدة نماذج في عسكرة المجتمع، أي تحويل المجتمع إلى ثكنة، وهو ما بدأ بتنظيمات مختلفة تحت مظلة الحزب الحاكم ومنها تنظيمات الشباب والفتوة والجيش الشعبي، واستغل النظام الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ ليتجه باوسع عملية عسكرة للمجتمع لم تنته إلى اليوم، ومنها: عدد افراد الجيش للمجتمع والتي زادت على ١٢٪ وفقا لاغلب الاحصاءات، في حين هي نسبة تقع عند ٢- ٣٪ في اغلب دول العالم، كما ارتفع الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي ليتجاوز حاجز ٢٠٪، في حين ان اغلب دول العالم تبقى عند سقف لا يتجاوز ال ٦٪، كما ارتفع عدد قطع السلاح إلى عدد السكان، بل وتدفق السلاح الخفيف والمتوسط الى المجتمع، وانتشرت ثقافة العسكرة بين المواطنين، وتقليد سلوك العنف في كل المظاهر، بل وتحولت مؤسسات التنشئة: المدرسة والاعلام إلى اعلام ومدرسة حربية، أو متفاعلة مع الجهد العسكري(١٧).

(١٦) عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، صحيفة الزمان، العدد ٦٩٥٢٧، في: ٢٠ نيسان ٢٠١٤

(١٧) خضر عباس عطوان، عسكرة المجتمع العراقي، رؤية سياسية-تحليلية مقارنة، مجلة رؤية، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣، كانون الاول ٢٠١٢، ٦٨-٧١.

ثالثا:ـ قرار سلطة الاحتلال الأمريكي حل الجيش العراقي والقوى الأمنية وتأثيراته الأمنية والسياسية

رغم ما بناه العراق من عوامل قوة، الا انه لم يستطع ادارة ملف العلاقات الخارجية، والتي تسببت بان تتجه تلك البيئة الى العمل على تقويض قوة العراق عامة والعسكرية منها خاصة، وانتهت الى تبني الولايات المتحدة قرار احتلاله، واعادة صياغة توجهات العراق السياسية والدفاعية عامة.

لقد اتجهت الولايات المتحدة إلى احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، وتسبب هذا الحدث بنتائج مهمة على واقع العراق ومستقبله، ولعل النقطة المهمة هي تجريد العراق من استقلاله السياسي في التعامل مع قضية الامن والسيادة، وهو ما ظهر خاصة في التعامل مع ملف المؤسسة العسكرية والأمنية، وهذا ما سنشير اليه بعدة نقاط فرعية منها العمل على تفكك المؤسستين العسكرية والأمنية، ونتائج وتداعيات حل المؤسستين العسكرية والأمنية.

لقد اتجهت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار احتلال العراق في اعقاب حدث ١١ ايلول ٢٠٠١، الا ان البعض يرجع الحدث إلى عام ١٩٩٧ عندما ظهر مشروع القرن الأمريكي، الذي طرح رواده من المحافظين الجدد على الرئيس بيل كلينتون استخدام القوة العسكرية لفرض الوجود والسيطرة على النظام الدولي، وبضمنه التعامل مع العراق(١٨)، وما ان صعد المحافظون للحكم حتى أحدثوا تغيرات كبيرة عندما نبذوا الردع كاسلوب لادارة علاقات القوة وتبنوا الاستباقية عام ٢٠٠١ حتى قبل حدث ١١ ايلول، ثم اتجهوا الى ربط العراق بموضوع الحرب على الارهاب في ايلول ٢٠٠١، وسعوا إلى التهيئة لاحتلاله عام ٢٠٠٢، وخلال المدة بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٣ اجتمعوا باطياف المعارضة العراقية المختلفة للتهيئة لمرحلة ما بعد الاحتلال، وكان من ضمن ما تبنوه الفدرالية، وتفكيك الجيش العراقي والاجهزة الأمنية، وتحويل العراق إلى النظام الراسمالي والخصخصة والاستثمار الاجنبي، وغيرها من تغيرات في نظام الدولة وطبيعتها.

وبعد ان دخلت القوات الأمريكية للعراق عين جي كارنر حاكما عسكريا، الا انه سريعا ما تم انهاء الحكم العسكري وتم تعيين حاكم مدني على العراق هو السفير بول بريمر، والذي اتجه إلى تغيير البناء الدستوري والقانوني على مراحل، فرغم ان الامم المتحدة اصدرت القرار رقم ١٤٨٣ في عام ٢٠٠٣، والذي يعد الوجود الأمريكي في العراق احتلالا، والاتفاقات الدولية تجبر القوات المحتلة ان لا تجري تغييرات في النظام الدستوري والقانوني الا ان الولايات المتحدة شرعت باعتماد طريق ملتف بتشكيل مجلس حكم انتقالي، والاتفاق معه على خطوات التغيير باعتماد اسلوب الانتخاب والاستفتاء الشعبيين.

وخلال هذه المرحلة (الغزو والاحتلال), اختفى الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية بسرعة، بسبب غياب القيادة العسكرية والسياسية، أي ان تشكيلات الجيش العراقي التي

(١٨) Paiman Ramazan Ahmad, The US–Iraqi Relations 2003-1945, International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 4, No. 4; July 2014, p: 106.

كانت قد بلغت نحو ٣٧٥ الف ونحو ١٥٠ الف جندي في الحرس الجمهوري، ونحو ٢٠ الف في الحرس الخاص، ونحو ٢٠ الف في التشكيلات الأمنية المختلفة، ونحو ٤٠٠- ٤٥٠ الف عضو في حزب البعث، ومنهم نحو ٦٠ الف بدرجة عضو فرقة، كلها تم تفكيكها بسرعة بفعل حدث الاحتلال، وضعف وانتهاء نظام القيادة والسيطرة والاتصال(١٩)

وبعد اعلان الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش انتهاء الحرب، اتجهت الادارة المدنية الامريكية للعراق إلى اعلان حزمة قرارات ابتدأت بحل حزب البعث وحل الجيش والمؤسسات الأمنية، وعند سؤال السفير بول بريمر لاحقا عن السبب، فانه اعطى عدة اجوبة، فقال: انها لم تعد لها وجود، واضاف: ان الامر تعلق بارضاء الاكراد، واضاف: ان السبب يتعلق بخيارات اسرائيلية، واضاف: ان القرار تم تبنيه في واشنطن قبل الغزو(٢٠).

أي ان الحاكم المدني مدعوم بنحو ١٥٠ الف من القوات الأمريكية ونحو ٢٠ الف من القوات البريطانية، ونحو ٣٠ الف من القوات التابعة للمعارضة العراقية كردية واسلامية والتي تتبع التشكيلات العراقية الوافدة من الخارج، فضلا عن عدد غير محدد من الشركات الأمنية التي بدأت تفد للعراق انذاك، اتجهت إلى فرض الامر الواقع وهو انه لا يوجد غيرها من قوة تحمل السلاح بشكل نظامي، وانه يمنع أي تشكيل غير مقبول من قبل القوات الأمريكية. ومخرج هذا الامر هو ان الجيش وكل المؤسسات الأمنية التي تلاشت لم يعد لها وجود رسمي(٢١).

وانتهى قرار حل الجيش والاجهزة الأمنية، وتصفية حزب البعث، إلى وجود ما بين ٧٥٠ الف الى مليون شخص بلا عمل، يضاف لهم نحو ٢٥٠ الف من العاملين في وزارات: الاعلام والتصنيع العسكري والطاقة الذرية وغيرها من المؤسسات الحكومية، كلهم اصبحوا بلا غطاء معاشي، وعاطلين عن العمل ما عدا من انخرط منهم تحت عناوين الاحزاب الوافدة، بل واتجهت مجموعات مسلحة، ومجموعات استخبارية، إلى تنظيم عملية تصفية اغلب القيادات العليا والوسطى العسكرية والامنية والحزبية، وتصفية بعض النخب العلمية والاكاديمية والمثقفة، وهو ما ادخل البلاد في فوضى سريعة جدا.

---

(١٩) Anthony H. Cordesman, Iraqi Armed Forces on the Edge of War, Washington, Center for Strategic and International Studies, February , 2003, pp: 3-2.

(٢٠) بول بريمر يصف قرار حل الجيش العراقي السابق بالصائب، شبكة العراق الثقافية، في: ١٠ ايار ٢٠٠٩.
http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=46913

وايضا: جلال طالباني: لم يكن لدى الأكراد أي علم بقرار بول بريمر بحل الجيش السابق، شبكة العراق الثقافية، في: ١٠ ايار ٢٠٠٩.
http://www.iraqcenter.net/vb/showthread.php?t=46913

(٢١) علي ناصر كنانة، حل الجيش العراقي دلالات وخلفيات، الجزيرة معرفة، في: ١٠ اذار ٢٠٠٤.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/3/10/2004

بريمر: قرار حل الجيش العراقي السابق اتخذ بالتشاور مع بريطانيا، فضائية العالم، في: ٢٩ ايار ٢٠١٠.
http://www.alalam.ir/news/7698

ومن ابرز معالم الفوضى هي:

١-انتشار السلاح، ورغم انه لا توجد احصاءات رسمية موثقة عن عدد مخازن السلاح التابعة للجيش التي تعرضت للنهب، أو عدد قطع السلاح التي دخلت بواسطة المجاميع المسلحة الوافدة للعراق من الخارج، الا ان التقديرات تضعها بين ٢٠ -٢٥ مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة وثقيلة، واتجهت مجموعات عدة إلى سحب اغلب الاسلحة الثقيلة التي تتبع للجيش العراقي المفكك ونقلت اما إلى كردستان العراق أو إلى إيران(٢٢).

٢-انتشار العنف، سواء كان عنف جنائي فردي أو بعصابات منظمة، أو عنف سياسي، في حين ان الارهاب لم يظهر ويتسع الا بعد عام ٢٠٠٤، وهو في كل الاحوال تم ممارسته من اغلب الاطراف الموجودة: الأمريكان، دول الجوار، بعض الاحزاب في السلطة، الاحزاب والقوى السياسية التي لم تشارك بالسلطة، الاحزاب والقوى السياسية التي لم يسمح لها بالعمل السياسي، القوى التي تم اعتبارها ارهابية(٢٣).

٣-غياب غطاء القانون جراء الفراغ الأمني، فالمواطن لم يعد يشعر بوجود الدولة، واتجه إلى تلمس الحماية اما بالانعزال عن الحياة الا لما هو ضروري أو الاحتماء عبر الارتباط بحزب أو تشكيل مسلح، أو الاتجاه إلى تحويل السكن والاحتماء بالاقارب أو بالعشيرة والقبيلة(٢٤).

٤-انكشاف البلاد بترك الحدود بلا غطاء امني، فالأمريكان من ضمن ما قاموا به انهم تركوا الحدود مفتوحة بحل التشكيلات الأمنية، واصبح تامين الحدود يقع على دول الجوار، ووجهة نظر الأمريكان انهم فتحوا حدود العراق ليتدفق اليه الارهاب ويحاربوه في العراق بدلا من محاربته على الارض الأمريكية(٢٥).

ويتضح مما تقدم، ان الاحتلال انتهى الى خلق اوسع فراغ واضطراب امني في العراق، وهو ما يمكن ان يدعونا الى استنتاج ان النتيجة كانت حاضرة في ذهن القيادة الامريكية لما سيكون عليه وضع العراق بعد الغزو والاحتلال.

(٢٢) سامي عياش، اهالي ديالى يستذكرون ايام نهب معسكرات الجيش، إذاعة العراق الحر، في: ١١ نيسان ٢٠١٣.
http://www.iraqhurr.org/a/24955081.html

(٢٣) قتيبة مخلف عباس، عدنان طلفاح، أسباب تفشي ظاهرة العنف والعدوان في العراق، مجلة سر من رأى، العدد ١٠، جامعة سامراء، ٢٠٠٨، ص ص٣٥-٣٦.

(٢٤) العشيرة العراقية بديل ضعيف عن دولة دمرها الاحتلال، شبكة عراقنا الإخبارية، في: ٢٧ ايلول ٢٠١٦.
http://www.irakna.com/27/09/2016/

(٢٥)ضياء الحكيم، حدود العراق الدولية المفتوحة للارهاب والتهريب واللصوصية، موقع ايلاف الالكتروني، في: ٧ اب ٢٠١٢.
http://elaph.com/Web/opinion/756605/8/2012.html

رابعا:ـ اعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية بعد ٩ـ٤ـ٢٠٠٣م والاخفاقات التي لازمت اعادة البناء وتأثيره في العقيدة العسكرية العراقية

بعد أن استقرت الولايات المتحدة في العراق، واتجهت بموجب القرار الاممي رقم ١٤٥٦، لسنة ٢٠٠٣، إلى اقامة عملية سياسية لانتاج نظام سياسي عراقي جديد، اتجهت إلى اعادة بناء القوة العسكرية والأمنية، لتكون اداتها للمساعدة ببناء العراق الجديد. في هذه النقطة سنناقش الموضوع عبر اربع نقاط فرعية متعلقة بادوار الولايات المتحدة في اعادة تشكيل القوات العسكرية والأمنية منذ نيسان ٢٠٠٣، والاتجاه نحو عسكرة الحياة المدنية والفوضى الأمنية والسياسية، والاخفاقات الفنية والسياسية في اعادة التشكل وفي بناء عقيدة عسكرية عراقية.

فبعد الاحتلال، أصدر السفير بول بريمر أمرا إداريا يحمل الرقم (٢٢) في ٨ اب ٢٠٠٣ لاعادة تشكيل جيش عراقي جديد، وفقا للمقاسات الأمريكية، وكانت البنية المقترحة هي تشكيل الجيش من ١٧ فرقة، قوام كل فرقة اربعة الوية، أي انه سيكون من نحو ١٥٠ الف مقاتل، والخطوة الاولى هو انه سيكون جيش يحمل اسلحة خفيفة، ويعتمد في تاسيسه على عدة مصادر:

-التنظيمات المسلحة العاملة بالاحزاب العراقية

-البيشمركة العراقية

-الراغبين بالتطوع من افراد الجيش المنحل، وحتى رتبة رائد (الرتبة الرابعة بالتسلسل من الادنى إلى الاعلى)

الا ان الاتجاه تغير سريعا وتم تشكيل وحدات عسكرية سميت: الحرس الوطني، الحقت بالقوات الأمريكية وتعمل تحت امرتها، فضلا عن عدة تشكيلات خاصة لاداء مهام امنية وعسكرية محددة، واستمرت الولايات المتحدة بالتوسع في تشكيل وحدات عسكرية، في ظرف انها قامت بالمساعدة في تشكيل حكومة عراقية، وابقت جزء من الملفات الأمنية بيدها.

ومع نهاية عام ٢٠٠٤ كان في العراق نحو ٦٥ الف جندي، ونحو ٣٥٠٠ ضابط، وخلال تلك المرحلة، اعادت تشكيل جزء من جهاز الشرطة الوطنية، وجعلته مفتوحا امام الانتماءات الحزبية، فتوسع الجهاز تباعا ليصبح اقرب إلى قوة عسكرية بضمه تشكيلات: الشرطة الاتحادية، والشرطة المحلية وغيرها حتى بلغ نحو ١١٠ الف شخص نهاية عام ٢٠٠٤، أي نحو ١٠ فرق، وهو رقم لم يبلغه العراق من قبل، فضلا عن اعادة تشكيل جهاز المخابرات العراقي من افراد عملوا بالجهاز المنحل، على الرغم من كل ذلك لم يكن هناك آلية واضحة للتشكيلات العسكرية والأمنية من حيث التنظيم والعقيدة العسكرية، أو وضعها ضمن مرجعية محددة، انما بقت كلها مؤسسات تتبع قوات الولايات المتحدة[٢٦].

وشهدت القوات المسلحة والأمنية تطورات مهمة على مدى المدة بين ٢٠٠٦-

(٢٦) هاني عاشور، مؤسسات الجيش والأمن العراقية الجديدة، الجزيرة المعرفة، في: ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b44-7945-1619903d-2a3c-2db81f650bf21

٢٠١٦، فالعراق قد اسس حكومة مستقلة، شكليا في اقل تقدير، وفيها وزارات سيادية مثل الدفاع والداخلية، وتشكيلات مثل المخابرات والامن الوطني، وتوسع البناء في القوات العسكرية افقيا (عدد) وعموديا (التنظيم)، والامر نفسه مع القوات الأمنية الاخرى، واصبح لدى العراق مع نهاية العام ٢٠١٥، ١٧ فرقة عسكرية للقوات العسكرية البرية فقط، وبعدد متوسط نحو ١٤ الف لكل فرقة يكون للعراق نحو ٢٥٠ الف جندي مشاة ، يضاف لهم نحو ١٠٠ الف في وحدات عسكرية خاصة، ونحو ٦٥٠٠ شخص بالقوة الجوية، ونحو ٦٠٠٠ شخص في القوة البحرية، فضلا عن نحو ١٢٠ –١٥٠ الف في هيئة الحشد الشعبي (تشكيل من المتطوعين)، ونحو ٢٥٠ الف في الوحدات الفاعلة في وزارة الداخلية، ونحو ١٥٠ الف في تشكيلات امنية اخرى مختلفة من حماية منشآت وحماية شخصيات، ويمكن ان يضاف لهم نحو ٣٠٠ الف من عناصر التنظيمات المسلحة (المليشيات) المختلفة التي تعمل بموافقة ومظلة الحكومة، اي ان هناك نحو ١,٣– ١,٤ مليون عسكري ورجل أمن ناشط عسكريا، ويمكن ان يصل العدد في حالة التعبئة خاصة من قبل الاحزاب ليصل الى مستوى مليوني شخص، والامر هنا لا يشمل عدد المقاتلين ورجال الامن في اقليم كردستان، التي يتوقع ان يكون فيها نحو ١٠٠ الف من البيشمركة ونحو ١٠٠ – ١٥٠ الف رجل امن[٢٧].

والامر لا يتوقف على النمو الافقي والعسكري للجيش، فواحدة من اكثر القضايا التي اثارها الوضع العراقي اضطرابا هي العسكرة، فالعراق قبل عام ٢٠٠٣ خضع لمستوى مرتفع من العسكرة: عدد الافراد، والتسلح، والانفاق، وثقافة التنشئة وتنميط الحياة الاجتماعية بالحياة العسكرية، وكانت التوقعات ان الولايات المتحدة ستخفض هذه المستويات، الا ان الذي حصل ان الاخيرة قامت بالمساعدة على رفع تلك المستويات[٢٨]:

– فعدد القوات المسلحة والأمنية ارتفع من مستوى يقارب ال ٧٥٠ الف، إلى مستوى يقارب ١,٨ مليون انسان ان تم ضم اليهم التنظيمات المسلحة (المليشيات) باعتبارها كيانات مدعومة من الحكومة وتعمل تحت مظلتها، وهو ما يجعل العراق اكبر بلد يحمل افراده السلاح إلى عدد السكان (من نحو ٣٪ عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٦٪ لكل عدد السكان او ١٢٪ من قوة العمل عام ٢٠١٤)

–وارتفع الانفاق إلى الناتج الاجمالي من نحو ٨٪ عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١٦٪ عام ٢٠١٤

–وارتفع عدد قطع السلاح المنتشرة مجتمعيا من نحو ٥ مليون قطعة عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٠– ٢٥ مليون قطعة، واصبح اغلب القطع من النوع المتوسط والثقيل احيانا

–اما ثقافة العسكرة، فان العراق كان ينشأ تحت ظل مؤسسات الدولة: المدرسة والحزب، اما بعد عام ٢٠٠٣ فاصبحت التنشئة مجتمعية: الاحزاب ورجالات الدين وغيرها.

(٢٧) Loose Ends, Iraq›s Security Forces between U.S. Drawdown and Withdrawal , Baghdad/ Washington/ Brussels, International Crisis Group, October 2010 ,26, pp: 3-2.

(٢٨) Kevin M. Woods, Williamson Murray, and Thomas Holaday, with Mounir Elkhamri, Saddam›s War: An Iraqi military perspective of the Iran–Iraq War, McNair Papers, no. 70, INSS/NDU, Washington, 2009. http://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/Books/saddams-war.pdf

وما يهمنا هنا هو ان اعادة تشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية لم يات بلا اخفاقات، ومن اهم الاخفاقات هي:

١-استمرار ارتفاع العنف، فمعدلات العنف كانت ظاهرة من خلال: ارتفاع معدل القتلى من نحو ٤٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ إلى نحو ٥٠ الف سنويا كمتوسط للمدة بين ٢٠٠٥- ٢٠٠٩، والى نحو ٣٠ الف كمتوسط سنوي بين عامي ٢٠١٠- ٢٠١٣، ثم إلى نحو ٨٠ الف كمتوسط سنوي لعامي ٢٠١٤- ٢٠١٥، وايضا ارتفاع معدل التفجيرات من نحو ١٠٠ عملية شهريا عام ٢٠٠٤، إلى نحو ١٥٠ عملية شهريا عام ٢٠١٥، ناهيك بالطبع عن نزوح نحو ٥- ٥,٦ مليون انسان للمدة ٢٠١٤- ٢٠١٦ من مناطق غرب وشمال غرب العراق ووسط إلى مناطق متباينة[٢٩].

٢-انخراط المؤسستين العسكرية والامنية بالعمل السياسي، كون بعض اجنحتها منخرطة ضمن تشكيلات حزبية، ورغم ان الحكومة تتستر على اغلب ما تقوم به تلك المؤسسات من انشطة تشكل انتهاك وتعدي على الحقوق الانسانية السماوية والوضعية المحلية والعالمية، وتحاول احيانا تبريرها بانها انشطة فردية، الا ان الواقع والتقارير للمنظمات الانسانية والحقوقية يؤشر انها انشطة منظمة وتدار مركزيا من خلال كابينات خاصة لهذا الغرض بما يخدم اجندات داخلية واقليمية محددة.

ويتضح ان مخرجات تلك الاخفاقات: العنف والتحزب، من خلال وجود عدة انشطة تعد دالة على الاخفاق، وهي[٣٠]:

١-ان اعادة البناء لم يعتمد الحرفية والمواطنة، انما الانتماء والولاء الحزبي، كما ان نواة التشكل اعتمد على مليشيات الاحزاب التي انخرطت بالسلطة ورضت بالاحتلال ابتداءا، فالجيش والجهاز الأمني بدأ من خلال دعوة السفير بريمر الاحزاب الموجودة إلى دمج مليشياتها بتلك القوات والانطلاق منها لاعادة بناء جيش وجهاز امني للعراق.

٢- وبسبب الحجة الامنية والاوضاع الطارئة التي يمر بها العراق،فقد وجدت اختراقات كثيرة لقانون مارستها جماعات او افراد محسوبين على كتل مشاركة بالسلطة، ممارسة العنف ضد المواطنين، تحت الحماية السياسية، والنتيجة ان كثير من تلك الخروقات تم تجاوزها دون حاسبة قانونية طيلة تلك المدة.

٣- وكما تم الكشف عنه، فقد سمح ببيع اغلب المناصب العليا في الجيش والاجهزة الأمنية، اما على اسس فئوية او حزبية.

٤- لم يجري العمل وفقا لنظام ثابت لتدرج الرتب العسكرية والأمنية حتى عام

(٢٩) يونامي، العنف والارهاب والنزاع المسلح خلف مقتل ٨٦٧ في العراق خلال مايو الماضي، صحيفة الوطن، في: ٢ ايلول ٢٠١٦.

http://www.faceiraq.net/inews.php?id=4839508

(٣٠) لا يوجد مصدر واحد يتحدث عن تلك الاخفاقات، يمكن التوسع من خلال تتبع مصادر مختلفة، مثلا: حسن تركي عمير. المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الارهابية: عوامل الانجاز ودواعي الاخفاق , مجلة دفاتر السياسة والقانون , جامعة ديالى/كلية القانون والعلوم السياسية , العدد ١٢ عام ٢٠١٥.. وايضا:

Michael Knights, Free rein: domestic security forces take over in Iraq, Jane›s Intelligence Review , in: June 2015 ,8. http://www.janes.com/news/security/jir/jir1_101104_n.shtml

٢٠١٢، وانما كانت الرتب تمنح ايضا للاحزاب، وهو ما سمي بـ: الضباط الدمج، ولا نستغرب ان نجد قيادات عسكرية وامنية عليا لا تعرف القراءة والكتابة، أو انها لا تحمل مؤهلات جسدية ما زالت احدى شروط حمل الرتب العسكرية: قصر القامة أو العوق الظاهر.

٥- ان الهيكلية كانت غير مترابطة حتى عام ٢٠١٤، فهناك تشكيلات تتبع الوزارات المعنية ضمن نظام معروف وقابل للتبع، وهناك اخرى تتبع القائد العام للقوات المسلحة مباشرة مثل جهاز مكافحة الارهاب (العمليات الخاصة)، واخرى تتبع وزراء واخرى تتبع قيادات احزاب، وهو ما يعني ان نحو نصف الجيش والاجهزة الأمنية تكون خارج قدرة وزارة الدفاع على تحريكها أو ايقافها، والاوامر ليست واحدة انما هناك اوامر تتقاطع احيانا في العملية العسكرية والأمنية الواحدة.

٦- وهناك ١٢ قيادة عمليات شبه مستقلة، تقوم على توحيد الجهد العسكري والأمني في المنطقة التي تعمل بها، أي انها اشبه بمناطق عسكرية مستقلة، ورغم انها تتبع نسق ينتهي إلى القائد العام للقوات المسلحة الا ان نظام الفساد انتهى إلى تدوير العنف وتطوره بشكل مستمر.

٧- يتوقع ان التنظيمات المسلحة (المليشيات)، ان تلتهم الدولة وتفككها خلال السنين القادمة، اذ ان لديها نظام تمويل خاص، وهم يتمتعون بحماية خاصة تجعلهم خارج المحاسبة القانونية. ويوجد بالعراق بين ١٠٠- ١٢٠ تنظيم مسلح (مليشيا)، تتحرك باسماء قابلة للتغير، وقيادات تتبدل، وارتباطها ومعسكراتها تتغير؛ وقد استغلت كثير منها كونها ضمن مؤسسة الحشد الشعبي التي تاسست لغايات نبيلة وفيها مجموعات جهادية واسعة عملت من اجل فرض النظام العام واستعادة هيبة الدولة، استغلت ذلك لتحقيق مصالح ضيقة على حساب المصالح الوطنية العليا. ولا نحسب قرار السيد مقتدى الصدر تجميد عمل سرايا السلام الا لنأي بها عما ارتكب من مخالفات كثيرة باسم المؤسسة.

٨- كما ان الجامعات العسكرية لم يتم اعادة تفعيلها فعليا الا في عام ٢٠١١، وتشمل: الكلية العسكرية، وجامعة الدفاع الوطني، الا انه يبقى ان عملها غير تام كون القيادات العليا التي خططت ونفذت في وزارتي الدفاع والداخلية والامن الوطني لم تكن بالفنية ابتداءا، انما هي مجموعات سياسية منحت رتب عليا لاغراض سياسية، وهذا الامر بدأ يخف تدريجيا بعد عام ٢٠١٢ نتيجة الضغوط الشعبية بوجوب ان يكون هناك حرفية في بناء مؤسسات الدولة

٩- كان عملية خروج مدن الموصل وغيرها من يد الحكومة الاتحادية، وعدم تعاون السكان المحليين مع القوات العسكرية والأمنية الحكومية دليل على وجود ممارسات سلبية واسعة من تلك القوات ومدى الاحباط المحلي منها.

١٠- كما خضعت عمليات البناء إلى اكبر عمليات هدر مالي، فاغلب عمليات التسلح كانت عبارة عن عمليات فساد يتم تحويل اموالها إلى مجاميع مختلفة: التنظيمات المسلحة التي تتبع الاحزاب، واحيانا إلى مصالح اقليمية مختلفة، وهي ليست بالمبالغ

القليلة انما تم سرقة نحو ٢٥٠- ٣٠٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠١٥، بعضها من صفقات الاسلحة واخرى من مشاريع الاعمار الوهمية، وما كشف عنه ان العراق اشترى اسلحة (كاحصاءات) بمبالغ تقدر بنحو ٥٨ مليار دولار على مدى المدة بين ٢٠٠٤- ٢٠١٥، وهي مبالغ ضخمة تكفي لتغطية بناء جيش كبير الا انه لم يتم استلام اغلب الاسلحة بالكميات والنوعيات المتفق عليها او انها لا تناسب الاسعار المدفوعة لاجلها.

والاخفاق لم يتعلق فقط بما تقدم، انما كان هناك اخفاق آخر متعلق بغياب العقيدة العسكرية، ويقصد بالعقيدة العسكرية جاهزية القوات المسلحة لان تستخدم وفقا لمقاصد الدولة واستخداماتها الدفاعية والهجومية [٣١]، الا ان تتبع الاخطاء الفنية والسياسية اعلاه، افاد ان الجيش والتشكيلات الأمنية لم يجر اعدادها لاداء مهام عسكرية وامنية في العراق، انما تم اعدادها امريكيا لان تكون اداة تعرض سلبية للسلم الاهلي والوحدة الوطنية خاصة خلال المدة بين ٢٠٠٣- ٢٠٠٥، ثم اتجه الى اعدادها لاحقا لاداء مهام حفظ اشخاص في السلطة، أي ان السلطة جيرت تلك القوات لصالحها، واهم دلالات هذا الامر هو استمرار الوقوع بمنزلق العنف واتساعه في العراق، خلال المدة بين ٢٠٠٥- ٢٠١٥، وما يظهر هو ان السلطة لا تحسن استخدام الخطاب السياسي في اظهار واخفاء ماذا تريد، هل هي تريد انهاء العنف؟ ام تريد بقائها؟ وظاهريا هي تدعي الرغبة بانهاء العنف، في حين ان كثير من السياسات تؤدي إلى تدوير العنف واتساعه، وليس انهاءه.

اذن، الحلول لوقف العنف يعتمد على الحكومة بالمقام الاول من خلال وجوب اعتماد سياسات تقوم على حفظ النظام العام والسلم الاهلي، بالقيام بالتعويض عن الاضرار والاعتقال التعسفي والتهجير وتدمير الممتلكات، ثم يتبعه انهاء وجود التنظيمات المسلحة حتى يعتقد المواطن ان قوة الدولة وحضورها موجود، وانه لا يستطيع حزب ما تجيير الدولة لصالحه، وهذا الاجراء كفيل بان يعفي الدولة من الاتجاه الى العسكرة.

(٣١) للتوسع: منعم العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة «دراسة في نظم تشكليها، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٣ و ٢٤، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص٢ وما بعدها.

خامسا: مقترحات موضوعية لمعالجة الاخفاقات في بناء المؤسسة العسكرية العراقية

يقتضي الحال، وبغية الوصو الى بناء قوة عسكرية تتفق ومعايير احتياجات اعادة بناء البلد، تتبع النقاط الفرعية الاتية، والتي بكل الاحوال لا تعد مقاييس جاهزة لاعادة البناء انما هي خطوات ضرورية تكون نقطة شروع مهمة لا يمكن تجاوزها، لكن يمكن البناء فوقها. واهم ما يجب الاشارة اليه هو مقدار الاسهام الأمريكي والاقليمي بالوضع العسكري والأمني للمدة ٢٠١٤- ٢٠١٦، وتوقعات ما يمكن ان يستقر عليه العراق عسكريا، وما يتوجب القيام به في مجال بناء الجيش على صعيد الانفاق العسكري والتسلح والتدريب والهيكلة، والادوار السياسية.

وهنا يلاحظ، انه بعد ان خرجت عدة مدن من تحت سيطرة الحكومة الاتحادية بفعل استغلال مجاميع ارهابية لفجوة العلاقة بين المواطن والدولة، وهي فجوة اسمهت في تعميقها التصرفات الغير ممحسوبة للعديد من القائمين على االمن من شرطة وجيش، اتجهت إيران والولايات المتحدة باتخاذ اجراءات عاجلة لدعم الحكومة الاتحادية لكي تعيد بسط سيطرتها على الارض والمدن التي فقدتها.

وخلال عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥ شهد العراق عدة اجراءات محلية واقليمية ودولية لمسك النظام السياسي، واهمها: خيار المرجعية الدينية بدعم نظام الحكم بانشاء ما عرف بالحشد الشعبي، رافقه تدفق للدعم وتدفق كميات كبيرة من الاسلحة والاموال، وتدفق عدة مئات من المستشارين الأمريكان والطائرات الحربية، فضلا عن عدة صفقات اسلحة أمريكية طارئة للعراق، وسمح للتنظيمات التي حملت السلاح بتطبيق كل ما هو ضروري من اجل استعادة الارض، وحدثت بسبب ذلك انتهاكات مختلفة، بلا رقابة او مراجعة قانونية، وتهجير، وتجريف الارض والممتلكات، وبالفعل وتحت غطاء جوي أمريكي تمت اعادة السيطرة على محيط مدينة بغداد، وعلى مدينة ديالى وصلاح الدين والانبار، وكانت الخسائر المقدرة هي نزوح نحو ٥- ٥,٦ مليون انسان، وقتل واختفاء قسري لنحو ١٠٠ الف من السكان المدنيين بذرائع شتى، وتهديم مدن بكاملها في محيط بغداد وصلاح الدين والانبار.

ان مخرجات الانشطة العسكرية والأمنية التي قامت بها الحكومة الاتحادية والتنظيمات المسلحة والولايات المتحدة لا تنبأ بحدوث استقرار طويل الامد، فالسكان المحليين تعرضوا للانكشاف، وفقدوا الثقة بالحكومة الاتحادية وبالولايات المتحدة، واصبح هناك شعور ان الامر كله لا يعدو ان يكون لعبة أمريكية لبناء دول فئوية تتصاعد فيها روح العنصرية لكي تدمر بعضها البعض الاخر بعيدا عن اسرائيل[٣٢]، وطالما ان قواعد

(٣٢) واشنطن بوست: لماذا فشلت أمريكا في تحقيق الاستقرار بالعراق؟، ترجمة منال حميد، مجلة الكاردينيا، في: ١٨ آب ٢٠١٦.

http://algardenia.com/20-52-19-04-04-2014/qosqsah/21-23-19-18-08-2016-25461.html

وايضا: صهيب السلامات، الديمقراطية والحرب على الإرهاب.. قرنا أمريكا لدمار العالم، موقع عن بلادي الالكتروني، في: ٢٣ اب ٢٠١٦.

http://www.enabbaladi.net/archives/99482

العدالة الاجتماعية والسياسية والقانونية لم تطبق على الانتهاكات التي حصلت من كل الاطراف المشتركة بالصراع، والتي عدت تجاوزا على قواعد النظام العام والسلم الاهلي، فان امر انفلات العنف متوقع خلال السنين القادمة في ظل العسكرة وانتشار مفرط للسلاح المتوسط والثقيل.

وحتى يمكن خفض سقف توقعات العنف القادم، وهو عنف يتعلق بعدم رضا السكان عن الحكومة الاتحادية، واستمرار اتساع قاعدة عدم الشرعية، فضلا عن احتمالات عالية لظهور تناحر بين التنظيمات المسلحة بحثا عن سلطة في الحكومة الاتحادية واستمرار الحصول على الاموال، فاننا مع الرأي القائل ان عملية بناء وضع امني مستقر يبدأ سياسيا، من خلال مصالحة حقيقية ومحاسبة ولجم التنظيمات المسلحة، وتعويض السكان المحليين عن خسائرهم، وبناء منظومة طبيعية للوطنية، الا انه يبقى التنظيمات العسكرية والأمنية الرسمية مكانة خاصة فيها.

ان أي جيش لكي يكون في وضع طبيعي، عليه ان يراعي الاتي:

١-وضعه في اطار منظومة التحديات الداخلية والاقليمية

٢-ان لا يزيد انفاقه عن ٦٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي

٣-كما ان من الواجب ايقاف اعلاء التنظيمات المسلحة على الجيش، فتلك التنظيمات تسعى لخلق وضع غير طبيعي عبر اكتساب مكانة سياسية واستمرار التمويل، وتلجأ الى تخزين السلاح وفرض نظام تجنيد وتدريب بات حتى يشمل تجنيد الاطفال وتعليمهم القتال.

٤-يعالج أي قصور في الانفاق عن مستوى التحديات الداخلية والخارجية من خلال تسويات سياسية، من خلال تعزيز دولة القانون والمواطنة محليا، ومن خلال اتفاقات عدم اعتداء اقليميا.

اضف الى ذلك ان التسلح يفترض ان ياخذ نحو نصف المبلغ المخصص للانفاق العسكري أي نحو ٣٪ من اجمالي الناتج المحلي، لان أي توسع في هذه النسب سيكون مدعاة للسماح بوجود فساد في المؤسسة العسكرية، وسيكون على حساب التنمية وبناء الانسان، وهو ما سيرتد بنتيجة معاكسة على الحكومة، لان المواطن ان شعر بغياب الدولة وغياب فرص عمل سيلجأ إلى اعادة تدوير العنف طالما انه تربى بمحيط اغلبه ساده العنف خلال المدة السابقة ولمدة نحو اربعة عقود ماضية.

ان المؤسسات العسكرية والأمنية بحاجة إلى ان تخضع لعمليات تدريب منظمة، وتفعيل حضور الكليات العسكرية وكليات الاركان، حتى يكون للعراق جيش وقوى امنية محترفة, وهنا من الواجب ان تخضع كل التشكيلات العسكرية لامرة وزارة الدفاع، وان تكون الوزارة هي الجهة المرجعية المعنية بذلك، وان يعاد الوضع الطبيعي لتنظيم الجيش: القيادات العسكرية وما تتبعها من فرق والوية وافواج وغيرها من تشكيلات عسكرية بنسق هرمي قابل للملاحظة والمحاسبة.

ومن الضروري تثبيت حدود دور الجيش والجهاز الأمني، واخراجها من قدرة الاحزاب على استخدامها سياسيا، والتي تتضح من خلال التغاضي عن الجرائم

والانتهاكات واعمال العنف التي تقوم بها الاحزاب في مناطق عمليات عسكرية وامنية، وان يكون وجود المؤسسات العسكرية والأمنية هو وجود فني، مانع للعنف ومعاقب عليه، حافظ لوحدة العراق وامنه واستقراره.

كما ان نشر القوات العسكرية يتوجب ان يكون خارج المدن، لانه بخلط الجيش بالسكان سينتهي الامر إلى عسكرة للحياة المدنية وانتقاص من قدر الجيش، أي من الواجب اعادة الحياة المدنية للمجتمع.

بناءا على ما تقدم، فانه من الواجب ان تكون هناك مراجعة صحيحة لاستخدام المؤسسات العسكرية والأمنية، وعدم اقحامها بالسياسة، وان تتحمل كل جهة عسكرية أو امنية مسؤولية أي خرق امني ضمن مناطقها، لانها جهة فنية، لها مهام محددة، وان تقيد التنظيمات المسلحة ابتداءا وتكون تحت سلطة الجيش والتشكيلات الأمنية، ثم يتم تفكيكها تدريجيا خلال مدة قصيرة. والاكثر منه ان يكون هناك رؤية واضحة لمهام العراق بعدم الانخراط باي نشاط من شانه تقويض الاستقرار الامني اقليميا سواء عبر الجهد البشري او المالي او الاعلامي لان عاقبة ذلك هو اعادة تدوير العنف وارتداداته للداخل العراقي بشكل او آخر بحكم التداخل السكاني الاقليمي دينيا واثنيا.

خاتمة واستنتاجات

في هذه الدراسة، اشرنا إلى موضوع مهم جدا في حياة العراق والعراقيين الا وهو مقدار الدور السياسي للجيش العراقي، ومدى حضور الولايات المتحدة في تجيير الاستخدام السياسي بما يحقق مصالحها.

ان الولايات المتحدة ارادت ان تبني مؤسسات عسكرية وامنية عراقية مفككة، تستخدمها لتهديد النظام العام والسلم الاهلي، وتجعلها نواة تفكيك العراق، وبناء دويلات عنصرية متعادية. ويتضح مقدار الصدقية بهذا التحليل انها شرعت ببناء تلك التشكيلات من مليشيات، وانها حمتها وقدمت لها الدعم اثناء التعرض للسلم الاهلي في العراق وتوسع نطاق الحرب الاهلية عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٩.

واليوم، يعد بناء ووجود القوات المسلحة والاجهزة الأمنية في اضعف حلقاته، ويتطلب الحال مراجعته، حتى تكون كل من تلك القوات نواة لاعاة بناء العراق واستقراره وامنه.

لقد توصل البحث في خاتمته إلى الاستنتاجات الاتية:

١-ان الجيش العراقي استمر يشكل عمود فقري لوجود الدولة وحماية امنها حتى عام ٢٠٠٣.

٢-ان الجيش تدخل بالسياسة تحت حسابات فردية وشخصية وليس من دوافع منظمة كمؤسسة حتى عام ٢٠٠٣

٣-ان الجيش اضعف سياسيا للمدة بين ١٩٦٨- ٢٠٠٣، بل وخضع هو بعملية عكسية للسياسة من خلال تحزيب الجيش وبناء مؤسسات أخرى رديفة تقوم بمهامه.

٤-ان الجيش اعيد بناءه بشكل خاطئ ومقصود من الولايات المتحدة طوال المدة بين ٢٠٠٣- ٢٠١٢، وسمح ان يكون ذراع سياسي يخضع لانشطة سياسية في اغلب انشطته ووجوده.

٥-سمحت القيادة السياسية حتى عام ٢٠١٥ بان يتم اضعاف الجيش بواسطة اعلاء التنظيمات المسلحة، فضلا عن اقحام الجيش بنشره في نطاق المدن والتغاضي عن وجود انشطة تسهم في تهديد السلم الاهلي، وهو ما انتقص من هيبة الجيش رغم انه اظهر مهنية عامي ٢٠١٥- ٢٠١٦.

ومن خلال ما تقدم، نوصي بالاتي:

١-وجوب ان يعاد بناء الجيش من حيث العدد وان يقع العدد بين ٣٠٠- ٤٠٠ الف مقاتل كونه يكفي لتلبية احتياجات العراق الدفاعية، وان يتم اعادة النظر بمشكلات العراق الامنية من خلال احداث معالجات سياسية حقيقية، وادارة سليمة للملفات الاقليمية.

٢-ضرورة ان يعاد النظر بالانفاق العسكري وان يقع بنحو ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ونصفه يخصص للتسلح، الذي يتم مراجعته برلمانيا على صعيد الكمية والنوعية والكلف.

٣-ان يكون الجيش تحت امرة وزارة الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وتحت

رقابة مجلس النواب.

٤-ان يخرج الجيش من المدن، ولا يسمح بعسكرة الحياة المدنية

٥-ان يتم اضعاف كل التشكيلات شبه العسكرية وخاصة التنظيمات المسحة العائدة للاحزاب.